

الخلاف بين

سيبويه والمبرد

د. دفع الله عبد الله سليمان

ملخص البحث

يشير هذا البحث . في البداية إلى الخلاف النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ، ثم ينتقل إلى الخلاف بين علماء البصرة ذاتها ، فيشير إلى العلماء الذين خالفوا سيبويه في بعض المسائل ، ومنهم المبرد الذي ألف . في بدء حياته . كتابا في الرد على سيبويه ، ولكن هذا الكتاب لم يصل إلينا مستقلا .

وقد قسم البحث مسائل الخلاف بينهما إلى ثلاثة أقسام :

(أ) مسائل خالف فيها المبرد سيبويه على رأي بعض النحاة ، ولكنه في حقيقة الأمر موافق له .

(ب) مسائل سبق أن انتقد المبرد فيها سيويه قبل تأليفه للمقتضب ، ثم رجع عنها في المقتضب ، فوافق سيويه في رأيه .
(ج) مسائل خالف فيها المبرد سيويه ، ولم يرجع عنها في المقتضب .
ثم أشار البحث إلى أن كثيرا من النحويين لم يطلعوا على كتاب المقتضب ، الذي رجع فيه المبرد عن كثير من المسائل التي عارض فيها سيويه .
وقد ركز البحث على اهتمام المبرد بكتاب سيويه ، وعلمه به ، وتأثره الواضح به ، ثم عدد مظاهر تأثير الكتاب في المقتضب ، وسرد أقوالا من الكتابين في بعض المسائل ، وخلص - في النهاية - إلى أن كتاب المقتضب شرح لكتاب سيويه وتوضيح له .

مدخل :

لا شك أن الخلاف في المسائل النحوية قد أدى إلى تطور الدراسات النحوية ، وإلى تكوين المدارس النحوية . ونحن نعرف أن الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة قد وصل إلى أقصى حدوده ، وكانت هناك منافسات ومناظرات بين علماء المدرستين .
ولم تكن هذه المنافسات كلها شريفة ، ولم يكن الغرض من بعضها خدمة العلم ، وإنما كان الدافع من بعضها - هو ما تجرّه من ورائها من مادة أو جاه ، خاصة في عهد العباسيين ، فقد قربوا إليهم علماء الكوفة وخصوهم بتعليم أولادهم ، وأغدقوا عليهم الأموال ، وساعدوهم على النجاح المادي والمعنوي ، وخير دليل على ذلك المناظرة التي حدثت بين الكسائي وسيويه ^(١) .

وعلى الرغم من ذلك ، فقد أكسبت تلك المناظرات الحياة العلمية خصوبة وثراء ، وكان لهذا الخلاف فائدة كبيرة للنحو ، من ذلك ظهور هذه المؤلفات العديدة ، التي جمعت مسائل الخلاف بعد أن

كانت متفرقة في الكتب . ومن أهم هذه المؤلفات :

١ - الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري .

٢ - اختلاف النحويين لثعلب .

٣ - المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون

والكوفيون ^(٢) لابن كيسان . وقد ردّ فيه على ثعلب .

٤ - المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين ^(٣) ، لأبي جعفر النحاس .

وقد ردّ فيه على ثعلب .

٥ - الردّ على ثعلب في اختلاف النحويين ، لابن درستويه ^(٤) .

٦ - الخلاف بين النحويين للرماني .

٧ - كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين ، لابن فارس .

٨ - التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ^(٥) لأبي

البقاء العكبري .

ولم يقف الخلاف في النحو على الاختلاف بين مدينة وأخرى ، وإنما حدث كذلك بين علماء المدينة الواحدة ، ولكنه لم يصل إلى درجة المناظرات والمناقشات الحادة .

ونحن لو بحثنا في كتاب سيبويه لاتضح لنا نوع من هذا الاختلاف ، فكثيراً

ما يورد سيبويه أقوالاً للخليل ويونس ، يخالفهما بقوله :

(... وزعم الخليل ..) و (... زعم يونس ..) . وكما كان للخليل آراء

استقل بها ، وخالف فيها الرؤاسي ، فقد كان لسيبويه آراء انفرد بها ، أو شاركه

فيها بعض البصريين ^(٦) .

وإذا كان سيبويه خالف أستاذه الخليل في بعض الفروع ، فإن تلميذه

الأخفش - أبا الحسن سعيد بن مسعدة - قد فتح باب الخلاف عليه . ويقال إنّ

الأخفش بعد أن برع في النحو جاء يوماً لسيبويه يناظره ، فقال له : « إنما

جئتك لأستفيد منك » فقال له سيبويه : « أتراني أشك في هذا ؟ » ^(٧) .

والأخفش - بالإضافة إلى تلمذته على سيبويه - كان راوي الكتاب ،

وبواسطته وصلنا كتاب سيبويه . وهو . بالرغم من ذلك . قد خالف أستاذه سيبويه في كثير من المسائل النحوية ، وأيده كثير من الكوفيين .

ومن الأمثلة على ذلك أن ^(٨) سيبويه يرى أن المصدر في مثل : (أتيتك ركضاً) ، حال مؤولة بالمشتق ، وخالفه الأخفش فذهب إلى أن المصدر في مثل هذا المثال مفعول مطلق بفعل مقدر من لفظه والتقدير أتيتك أركض ركضاً ^(٩) .

ومن الأمثلة - التي خالف فيها سيبويه والخليل معا - إعراب المثني وجمع المذكر السالم ، فهما يريان أن المثني والجمع يعربان بحركات مقدرة على الألف والواو والياء ، أي أنها نابت عن حركات الضم والنصب والجر . أما الأخفش فكان يرى أن حروف اللين هي دلائل الإعراب ، وليست حروف الإعراب ^(١٠) . وعلى هذا كما قال شوقي ضيف : « كان الأخفش كثير الخلاف لسيبويه ، والقواعد النحوية والصرفية المثبوتة في كتابه ، وهو خلاف بناء على خصب ملكاته وسعة معرفته بلغات العرب ، وقراءات الذكر الحكيم ، وقدرته على النفوذ في حقائق اللغة التفصيلية إلى كثير من الآراء الطريفة ، حتى ليصبح إمام الخلاف في النحو والصرف ومسائلهما ... » ^(١١) .

وقد أثار خلاف الأخفش لسيبويه بعض العلماء الذين أتوا بعده ، ومنهم الجرمي الذي أتى بأراء في النحو والصرف خالف فيها سيبويه تدل على قوة حجته وسعة عقله ، ومن تلك معارضته لسيبويه في نصب الفعل المضارع بعد (أو) ، فسيبويه يرى أنه منصوب بأن مضمرة ، بينما يرى الجرمي أنه منصوب بـ (أو) نفسها ^(١٢) .

ومنها اختلافه مع سيبويه في كلمة (طمان) ، فبينما يرى سيبويه أنها مقلوبة (طامن) يرى الجرمي أن العكس هو الصحيح ، وأن كلمة (طامن) هي المقلوبة عن (طمان) ^(١٣) .

ثم أتى بعد الجرمي المازني ، الذي خالف سيبويه كذلك في بعض مسائل الصرف .

الخلافا بين سيبويه والمبرد :

وهكذا إلى أن جاء المبرد تلميذ المازني ، فكان جريئاً في نقده لسيبويه ، مع أنه تلقى النحو عن الكتاب ، وكان تلاميذه يقرأونه عنه ، وقد كان المبرد يعظم كتاب سيبويه أيما تعظيم ، وكان للكتاب أثر لا ينكر في إنتاج المبرد ، فقد ألف المبرد - كما أشار المؤرخون - بعض الكتب ، التي لها علاقة بسيبويه وبكتابه ، ولكنها لم تصل إلينا ، منها هذه الكتب :

- ١ - كتاب الزيادة المنتزعة من سيبويه ^(١٤) .
- ٢ - كتاب شرح شواهد كتاب سيبويه ^(١٥) .
- ٣ - معنى كتاب سيبويه ^(١٦) .
- ٤ - كتاب المدخل إلى سيبويه ^(١٨) .
- ٥ - شرح ما أغفله سيبويه ^(١٨) .
- ٦ - كتاب الرد على سيبويه ^(١٩) .

والذي يهمنا - من كتبه هذه - كتابه الأخير ، الذي انتقد فيه سيبويه ، وبين ما أخطأ فيه من مسائل ، وقد سماه بعض المؤلفين ^(٢٠) (مسائل الفلط) . ولم يصل إلينا هذا الكتاب مستقلاً ، وإنما وصل إلينا عن طريق كتاب الانتصار لابن ولاد ^(٢١) ، والذي انتصر فيه لسيبويه ، وفند فيه آراء المبرد وحججه ، وقد بدأه بقوله : « قال أبو العباس أحمد بن ولاد النحوي : هذا كتاب نذكر فيه المسائل ، التي زعم أبو العباس محمد بن يزيد أن سيبويه غلط فيها وبينها ، ونرد الشبه التي لحقت فيها ، ولعل بعض من يقرأ كتابنا هذا ينكر ردنا على أبي العباس ، وليس ردنا عليه بأشنع من رده على سيبويه ، فإنه رد عليه برأي نفسه ورأي من دون سيبويه ، ومع ردنا عليه فنحن معترفون بالانتفاع به ، لأنه نبه على وجوه السؤال ومواضع الشكوك ، إلا إذا تبين الحق كان أولى بنا ، وأعود بالنفع علينا وبالله التوفيق) .

وقد كان اختلاف المبرد مع سيبويه يدور حول الإعراب والعلة والرواية والاستشهاد ، وكانت الطريقة التي اتبعها المبرد في نقده أنه كان يذكر ما قاله سيبويه ، ثم ينتقد ذلك مبتدئا بقوله : (قال محمد بن يزيد) ، وقد تأثر المبرد في نقده هذا - بالأخفش والجرمي والمازني ، فجمع بعض ملاحظاتهم ، وأضاف إليها من عنده .

والمسائل التي انتقد فيها المبرد سيبويه ، قد تناولها المبرد في كتابه (مسائل الغلط) ، ولكنه رجع عن كثير منها في كتاب (المقتضب) ، وقد تتبعنا هذه المسائل في كتب المبرد الخاصة من جهة ، وفي كتب النحو المختلفة من جهة أخرى ، فأتضح لي أن كثيرا من النحاة لم يطلعوا على كتاب المقتضب ، لهذا نسبوا للمبرد أقوالا تخالف ما أشار إليه في المقتضب .

والذي دفعهم إلى ذلك هو إقدام المبرد - قبل تأليفه للمقتضب - على نقد كتاب سيبويه ، أما بعد المقتضب فقد اختلف الأمر ، وأصبح المبرد يتفق مع سيبويه في كثير من الأقوال .

والمقتضب - في نظري - شرح لكتاب سيبويه ، وقد رجع المبرد فيه عن كثير من المسائل . التي انتقد فيها سيبويه . ورجوع المبرد هذا يعني نزاهته وعدم تعصبه ، وأنه كما قال عنه ابن ولاد في كتابه الانتصار : « وليس هو عندنا ممن يتعمد الكذب » (٢٢) ، وأنه كما قال عن نفسه : « لا أتقصد مقالة متى لزمتني حجة » (٢٣) .

أضف إلى هذا ما رواه عنه أبو الحسن الأخفش الصغير حين قال (٢٤) : سمعت أبا العباس المبرد يقول : « إن الذي يغلط ثم يرجع لا يعد ذلك خطأ ، لأنه قد خرج منه برجوعه عنه ، وإنما الخطأ المبين الذي يصر فيه صاحبه على خطئه ولا يرجع عنه ، فذلك يعد كذاها ملعونا » .

مسائل الخلاف :

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه ، وكتب المبرد وكتب النحو المختلفة ، يمكن

تقسيم مسائل الخلاف بينهما إلى ثلاثة أقسام :

أولا : مسائل خالف فيها المبرد سيبويه على رأي بعض النحاة . وبعد الرجوع إلى أقوال بعض النحويين التي نسبوها إلى المبرد ، والتي يخالف فيها آراء سيبويه على حد قولهم ، وبعد المقارنة بين أقوالهم هذه من جهة ، وبين أقوال المبرد وسيبويه من جهة أخرى . ظهر لي أنه ليس ثمة خلاف بين المبرد وسيبويه في هذه المسائل .

ويبدو لي أن هذه الأقوال التي نسبوها للمبرد قالها ولم تسجل في كتبه ، وربما تكون هذه الأقوال دسها الكوفيون في أقوال المبرد ونسبوها إليه ، بدافع إظهار مذهبهم بموقف القوة ، وأن بعضا من البصريين يؤيدونهم ، ومنهم المبرد الذي يعتبر من أئمة البصريين البارزين ، فرمما كان هدفهم من ذلك أن يشككوا في المذهب البصري ، وفي آراء إمامه سيبويه ، الذي عارض إمامهم الكسائي . وبعد أن دس الكوفيون هذه الأقوال في أقوال المبرد ، جاء بعض النحاة المتأخرين فتوهموا أنها من صنع المبرد ، وأنه خالف سيبويه فيها تماما ، لأنهم لم يطلعوا على كتاب المقتضب .

كل هذه الاحتمالات . في نظري . متوقعة الحدوث ، وعلى الرغم من أننا نجل آراء النحويين القدامى وأقوالهم ، ونعتمد عليها في أبحاثنا ، وقد أكسبت الدراسات النحوية خصوبة ، إلا أنه ينبغي للباحث . إذا وجد آراء تنسب إلى المبرد . أن يقارنها بأقواله وآرائه نفسها ، لأن الاعتماد والأساس . في نظري . هو الاعتماد على المصادر الأساسية وهي كتب المبرد نفسه ، لا سيما كتاب المقتضب الذي ألفه بعد أن نضج عقله واكتملت شخصيته ، ووصل إلينا كاملا . ونضرب مثلا . لتلك المسائل التي يرى بعض النحويين أن المبرد خالف فيها سيبويه . بقول الشاعر :

لقد علمت أولى المعيرة أنسي لحقت فلم أكل عن الضرب مسمعا (٢٥)

يستشهد النحويون بهذا البيت على إعمال المصدر المحلي بالألف واللام ، ففي نظرهم أن (مسمعا) منصوب بـ (الضرب) ، وهو مصدر معرف بـأل ، كما

يستشهدون - على ذلك - بيت آخر مشابه لهذا البيت وهو قول الشاعر :
ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار براعي الأجل (٢٦)

ف (أعداءه) منصوب بـ (النكاية) . وهو مصدر معرف بالألف واللام . وقد أشار بعض النحويين إلى أن المبرد يخالف سيبويه في ذلك ، ومنهم الرضي حين قال (٢٧) : « وسيبويه والخليل جوزا إعمال المصدر المعرف باللام مطلقا ، نحو قوله :

ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار براعي الأجل
وقوله :
لقد علمت أولى المغيرة أنني كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

فينبغي على هذا أن يجوز نحو عجبت من الضربك زيد على أن الكاف مفعول به والمبرد منعه لاستفحال الاسم فيه ، وقال في قوله : (أعدائه) أي في أعدائه ، قال : أو يكون منصوبا بمصدر منكر ، أي ضعيف النكاية نكاية أعداءه ، فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه .

ومن هؤلاء النحويين كذلك أحمد بن الأمين الشنقيطي ، والذي أشار (٢٨) إلى أن سيبويه أجاز إعمال المصدر المعرف بـأل ، وأن المبرد منعه ، كما أشار إلى ذلك محمد سعيد الرافعي في شرحه لشواهد ابن عقيل (٢٩) ، فقال : « وأعداءه مفعول بالنكاية على رأي سيبويه والخليل - .. وذهب محمد بن يزيد المبرد إلى أن أعداءه منصوب بإضمار مصدر منكر ، فيكون التقدير : ضعيف النكاية نكاية أعداءه... » .

هذه أقوال بعض النحويين الذين أشاروا بمخالفة المبرد لسيبويه في هذين الشاهدين ، والأمانة تقتضينا أن نرجع إلى كتاب سيبويه أولاً ، وإلى كتاب المقتضب للمبرد ثانياً ، لنرى هل هناك خلاف بينهما أم لا ؟ .

قال سيبويه : (٣٠) « وتقول عجبت من الضرب زيدا ، كما قلت عجبت من الضارب زيدا ، تكون الألف واللام بمنزلة التنوين ، وقال الشاعر :

لقد علمت أولى المغيرة أنسي كررت فلم أكل عن الضرب مسمعا

وقال المزار الأسدي :

لقد علمت أولى المغيرة أنسي كررت فلم أكل عن الضرب مسمعا

وقال المبرد في هذا الصدد (٣١) : « وقال الشاعر فيما كان بالأنف واللام :

لقد علمت أولى المغيرة أنسي كررت فلم أكل عن الضرب مسمعا

أراد عن ضرب مسمع ، فلما أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة فعمل عمل الفعل » .

وفي نظري أن كلام المبرد هذا ليس فيه ما يخالف قول سيبويه ، فهو يرى ما يرى سيبويه - من أن المصدر يعمل منكرا ، كما يعمل معرفا » .

وعلى هذا فإنني أرفض زعم بعض النحويين القائل بأن المبرد قد خالف سيبويه في هذه المسألة .

ومثال آخر على هذا النوع من المسائل التي أشار فيها بعض النحويين إلى مخالفة المبرد لسيبويه - قول الشاعر :

وما إن طينا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا (٣٢)

استشهد النحاة بهذا البيت على أن (إن) زائدة ، وقد كفت (ما) النافية عن العمل ، كما تكف « ما » (إن) عن العمل ، فما - إذا - في هذا البيت غير عاملة ، لأنها لا تعمل عمل كان في لغة الحجازيين إلا بشروط (٣٣) ، من تلك الشروط عدم زيادة (إن) بعدها ، فإن زيدت بطل عملها ، كما في البيت السابق .

وقد أشار سيبويه إلى الشاهد السابق (ما إن طينا إلخ ...) في موضعين من كتابه :

نجده يقول أولا (٣٤) : « وتصرف الكلام إلى الابتداء ، كما صرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك (إنما) ، وذلك قولك ما إن زيد ذاهب ، وقال الشاعر وهو فروة بن مسيك :

وما إن طبنا جن ولكن مناينا ودولة آخرينا
ويقول أيضا في نفس الموضوع ^(٢٥) : « وإن وهي للجزء وتكون لغوا في قولك : ما إن تفعل - وما إن طبنا جن .
وأما (إن) مع (ما) في لغة أهل الحجاز ، فهي بمنزلة (ما) في قولك (إنما) الثقيلة ، تجعلها من حروف الابتداء ، وتمنعها أن تكون من حروف (ليس) وبمنزلتها « . فسيويه يرى - كما يرى معظم النحويين - أن (إن) الزائدة إذا وردت بعد (ما) كفتها عن العمل ، كما تكف (ما) (إن) عن العمل .
وقد أشار الرضي إلى أن المبرد يخالف سيويه في هذه المسألة لأنه يرى أن (ما) تعمل عمل ليس مع زيادة (إن) بعدها .
انظر إليه حين يقول ^(٢٦) : « وقد جاءت (إن) كافة شذوذاً ، وهو عند المبرد قياس » .

ولكننا لا ندري من أين أتى الرضى بقوله هذا ، لأن المبرد لم يصرح بذلك في كتبه ، وإنما صرح بعكسه في أكثر من موضع ، انظر إليه حين قال ^(٢٧) : « وتكون (إن) زائدة في قولك : ما إن زيد منطلق فيمتنع (ما) بها من النصب الذي كان في قولك : ما زيد منطلقا ... كما يمتنع (إن) الثقيلة بها من النصب في قولك : إنما زيد أخوك فمن ذلك قوله ... »

فما إن طبنا جن ولكن مناينا ودولة آخرينا

وقال المبرد أيضا بصدد الحديث عن مواضع (إن) المكسورة ^(٢٨) : « والموضع الرابع أن تدخل زائدة مع (ما) فتردها إلى الابتداء ، كما تدخل (ما) على (إن) الثقيلة فتصنعها عملها ، وتردها إلى الابتداء في قولك (إنما زيد أخوك) ، (إنما يخشى الله من عباده العلماء) ^(٢٩) وذلك قولك (ما إن يقوم زيد) ، و (ما إن زيد منطلق) لا يكون الخبر إلا مرفوعا لما ذكرت لك ، قال الشاعر :

ما إن يكاد يخلهم بوجههم نعالج الأمر إن الأمر مشترك

وقال الآخر :

وما إن طبا جسر ولكس مياها ودولة آخرها

وقال المبرد في الكامل أيضا (١٠) : « فالموضع الذي تغير فيه الإعراب ، هو وقوعها بعد ما الحجازية ، تقول : ما زيد أخاك ، وما هذا بشر ، فإذا أدخلت (إن) هذه بطل النصب بدخولها ، فقلت ما إن زيد منطلق ، قال الشاعر وهو فروة بن مسيك المرواي : وما إن طبنا .. إلح »

فأقول المبرد السابقة واصحة وصريحة في أنه يؤيد كلام سيبويه ، ويتفق معه اتفاقا تاما ، وليس فيها ما يدل على أنه يعارضه . ومثال ثالث على هذا النوع من المسائل التي أشار فيها بعض النحويين إلى مخالفة المبرد لسيبويه ، هل الهاء من حروف الزيادة أم لا ؟ نوضح هذه المسألة فنقول :

اتفق النحويون على أن حروف الزيادة عشرة هي : الهمزة والألف والياء والهاء والنون والتاء والسين والميم والواو واللام . ويجمعها قولهم : (سألتهم) أو اليوم تنسأه أو أتاه سيمان أو السمان هويت ، ويحكي أن المبرد سأل أبا عثمان المازني عن حروف الزيادة فأنشده (١١) :

هويت السمان فثيتسي وقد كنت قدما هويت السمانا

فقال له الجوب ، فقال : اجبتك مرتين يعني : « هويت السمان » .

وقد اتفق النحويون على أن حرف الهاء من هذه الحروف العشرة . قال سيبويه (١٢) في (باب علم حروف الزوائد) : « وهي عشرة ... وأما الهاء فتزداد لتبين بها الحركة ، وقد بينا ذلك ، وبعد ألف المد في الندبة والنداء نحو : وأغلاماه ويا غلاماه ، وقد بينا أمرها » وقد أشار سيبويه إلى زيادة الهاء أيضا في باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف فقال (١٣) :

« وذلك قولك في بنات اياء والواو التي الياء والواو فيهن لام في حال الجزم نحو ارمه ولم يغزه واخشه ولم يقضه ولم يرضه ... » ولست هنا بصدد ذكر المواضع التي يزداد فيها كل حرف من هذه الحروف العشرة ، وإنما بصدد تبيان وتوضيح ما إذا كان هناك خلاف بين سيبويه والمبرد في زيادة الهاء بالذات أم لا ؟

وبعد اطلاعي على كتب النحو في هذا الموضوع اتضح لي أن بعضاً من انحويين ينسبون للمبرد القول الذي يتضمن خلافه مع سيبويه في زيادة الهاء . ومن هؤلاء ابن يعيش وابن الحاجب والأشموني والبغدادي وابن حني وغيرهم . قال ابن يعيش بصدد الحديث عن زيادة الهاء ^(١٤٤) : « وقد أخرجها أبو العباس من حروف الريادة واحتج بأنها لم ترد إلا في الوصف من نحو أرمه وأغزه واخشه . قال : فلا أعدها من الحروف التي كثرت زيادتها والصواب الأول وهو رأي سيبويه ... » .

وقال ابن الحاجب ^(١٤٥) : « وأما الهاء فكان المبرد لا يعدها ... » .

وقال الأشموني ^(١٤٦) : « وأنكر المبرد زيادتها ... » .

وقد علق الصبان في حاشيته على عبارة الأشموني (وأنكر المبرد زيادتها) بقوله ^(١٤٧) : « (أي جنس الهاء لا خصوص هاء السكت بدليل قوله فيما يأتي : » ولا جواب للمبرد على زيادتها في أهرار ... » .

وقد نقل البغدادي في شرحه لشواهد الشافية قول ابن جني قائلًا ^(١٤٨) : « قال ابن جني في سر الصناعة : وكان أبو العباس يخرج الهاء من حروف الزيادة وهذه مخالفة للجماعة وغير مرض منه عندنا . وذلك أن الدلالة قد قامت على زيادة الهاء في غير ما ذكره . فمما زيدت فيه الهاء قولهم أمهات ووزنه : فعلهات والهاء زائدة لأنه بمعنى الأم والواحدة أمهة . » والغريب في الأمر أن هؤلاء العلماء متفقون على إسناد قول للمبرد لم يقله وهو أنه أخرج الهاء من حروف الزيادة وبذلك فهو مخالف لسيبويه في نظرهم .

وبعد الاطلاع على كتب المبرد لم أجد لهذه المخالفة أثراً كما لم أجد ما يبرر قول هؤلاء العلماء وإنما وجدت المبرد قد صرح في أكثر من موضع بأن الهاء من حروف الزيادة .

(أ) انظر إليه حين قال أولاً في باب معرفة الزوائد ومواضعها ^(١٤٩) : « وهي عشرة أحرف . الألف والياء والواو والهمزة والتاء والنون والسين والهاء واللام والميم . »

(ب) يقول مؤصحا قوله السابق : « (٥٠) والهاء تزداد لبيان الحركة ولخفاء الألف ... » .

(ج) كما قال في باب حروف البدل (٥١) « وأما الهاء فتبدل من التاء الداخلة للتأنيث نحو نحلة وتمرّة .

(د) كما صرح بزيادة ها، أمهات حين قال (٥٢) : « فأما أمهات فالهاء رائدة لأنها من حروف الزوائد ... »

وفي نظري أن أقوال المبرد هذه كافية لدحض مزاعم العلماء السابقة كما أنها واضحة في تأييدها لأقوال سيبويه ، وفي أن الهاء من حروف الزيادة .

مثال رابع من المسائل التي زعم بعض النحاة أن المبرد خالف سيبويه فيها : هل المصدر المؤول يسد مسد مفعولي ظن ؟

أجمع النحويون على أن (ظن وأخواتها) أفعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد أخذها الفاعل فتصبيها مفعولين لها ، ويسمى المبتدأ مفعولا أول والخبر مفعولا

ثانيا ، نحو ظننت محمدا مجتهدا . هذا إذا دحيت على الاسمين مباشرة . أما إذا دخلت على مصدر مؤول ، فقد ذهب معظم النحويين إلى أن المصدر المؤول

يسد مسد مفعولي (ظن) وإلى هذا ذهب سيبويه في كتابه حين قال (٥٣) : « تقول ظننت أنه منطلق . فظنت عاملة كأنك قلت : ظننت ذاك وكذلك :

وددت أنه ذاهب . لأن هذا في موضع ذاك إذا قلت وددت ذاك » . وحديث سيبويه هذا واضح في أنه يمكننا أن نستغني عن المفعول الثاني وإذا كان هذا هو

رأي سيبويه فماذا يكون رأي المبرد ياترى ؟ نجد السيوطي والصبان ينسبان للمبرد قولاً آخر وبذلك يكون المبرد في

نظرهما - مخالفاً لسيبويه في ذلك . قال السيوطي : (٥٤) « ... فيه مسائل تسد عن المفعولين في هذا الباب أن

المشددة ومعمولها نحو (ظننت أن زيدا قائم) ، (اعلم أن الله على كل شيء قدير » (٥٥) ، وإن كانت بتقدير اسم مفرد للطول ولجريان الخبر والمخبر عنه

بالذكر في الصلة ، ثم لاحذف فيه عند سيويه ، وذهب الأخفش والمبرد إلى أن الخبر محذوف والتقدير أظن قيام زيد ثابتاً أو مستقراً ، وقال الصبان في حاشيته : (٥٦) « قوله هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر يشكل عليه : حسبت أن زيدا قائم وأن يقوم زيد ، كلاهما على مذهب سيويه أنه لاحذف في الكلام أما على مذهب المبرد فإن الخبر محذوف أي (ثابتاً أو مستقراً) . وقد تبين لي بعد البحث في كلام المبرد أنهما لم ينصفاه ، فقد نسباً إليه ما لم يقله ولم يصرح به ، وقد كان قول المبرد في المقتضب عن هذه المسألة واضحاً وصريحاً لا يدعو إلى التأويل أو التخريج البعيد ، فهو يذهب - كما ذهب سيويه - إلى أن المصدر المؤول يسد مسد مفعولي ظن . انظر إليه حين قال (٥٧) :

« فإذا قلت ظننت زيدا فأنت لم تشك في ذاته ، فإذا قلت منطلقاً ففيه وقع الشك ، فذكرت لتعلم أنك إنما شككت في انطلاقه لا في انطلاق غيره ، فإذا قلت : ظننت أن زيدا منطلق لم تحتج إلى مفعول ثان ، لأنك قد أتيت بذكر زيد في الصلة لأن المعنى : ظننت انطلاقاً من زيد فذلك استغنيت ... » وعلى هذا فإن المبرد في هذه المسألة يوافق سيويه ولا يعارضه خلافاً للسيوطي والصبان ...

هذه أربعة أمثلة - كما رأينا - من المسائل التي أشار بعض النحاة إلى أن المبرد يخالف سيويه فيها .

وبعد الرجوع إلى المقتضب اتضح لي أنه يوافق سيويه في هذه المسائل التي أشار إليها بعض النحاة .

ثانياً :

مسائل رجع عنها المبرد أو لم يتعرض لها في المقتضب :
ويمكن أن يندرج تحت هذا القسم نوعان من المسائل .
(أ) مسائل سبق أن انتقد المبرد فيها سيويه قبل تأليفه للمقتضب . ثم رجع عنها في المقتضب ، فوافق سيويه في رأيه .
(ب) مسائل سبق أن انتقد المبرد فيها سيويه قبل تأليفه

للمقتضب ، ثم وجدناه حين تأليفه للمقتضب لم يصرح باختلافه مع
سيبويه فيها . وهذا يعني . في نظري . رجوعاً منه ، وبالتالي أنه
موافق لسيبويه .

وقد سجل المبرد هذه الأقوال أولاً في كتابه (مسائل الغلط) الذي قال عنه
بروكلمان . نقلاً عن السيوطي . إنه « نقد قليل الأهمية لكتاب سيبويه . وصفه
المبرد نفسه في شيخوخته بأنه من عبث الشباب » (٥٨) وليس لي هنا إلا أن
أشير إلى أن هذه المسائل ربما تكون هي المسائل التي عناها ابن جني بقوله (٥٩) :
« ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ، ما كان أبو العباس تتبع به كلام
سيبويه ، وسماه مسائل الغلط . فحدثني أبو علي عن أبي بكر أن العباس كان
يعتذر عنه ويقول : هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة ، فأما الآن فلا ... »
ونضرب لهذا النوع من المسائل . التي رجع المبرد عنها . بمثالين :

المثال الأول : مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ .
ذهب معظم النحاة إلى أن صاحب الحال يكون معرفة في الغالب ، ولا يصح
أن يكون نكرة إلا لمسوغ (٦٠) . وقد يجيء الحال من النكرة بلا مسوغ وهذا
قليل ، ومن ذلك قولهم : « عليه مائة بيضا » ، ومن ذلك الحديث : صلى
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قاعداً . وصلى وراءه رجال قياماً (٦١) .
وسيبيويه لا يختلف مع النحاة في ذلك ، فقد أجاز (فيها رجل قائماً) حين
قال (٦٢) : « ومثل ذلك مررت برجل قائماً إذا جعلت المجرور في حال قيام ،
وقد يجوز على هذا فيها رجل قائماً وهو قول الخليل ، ومثل ذلك : عليه مائة
بيضا ، والرفع الوجه » .

وقد اعترض المبرد على ذلك في نقده لكتاب سيبويه . وقد أشار صاحب
التصريح إلى خلاف المبرد مع سيبويه في هذه المسألة حين قال (٦٣) : « وقد يقع
صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم : « عليه مائة بيضا » ، فبيضا بنفط
الجمع حال من مائة ، وليس تمييزاً خلافاً لأبي العباس ، لأن تمييز المائة لا يكون
جمعا منصوباً ولا مجروراً ، وهو من أمثلة سيبويه » .
وقد رد ابن ولاد على المبرد في كتابه الانتصار (٦٤) ، ورجح رأي سيبويه

والجمهور . ولكن المبرد عندما ألف كتابه المقتضب رجع عن رأيه الأول . وذلك حين قال (٦٥) : « وذلك قولك مررت برجل ظريف ، فوجه هذا الحذف لأنك جعلته وصفا لما قبله ، كما أجريت نعت المعرفة عليها . وإذا نصبت على الحال جاز ... » .

وبذلك تكون هذه المسألة من المسائل التي رجع فيها المبرد عن نقده لسيويه .

المثال الثاني : لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا :

من أدوات الاستثناء (إلا) . وقد أشار النحويون إلى أنها قد تقع في موضع الصفة ، فتكون بمنزلة غير ، وقد مشوا لذلك بقوله تعالى « لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا » (٦٦) أي غير الله . ومنه قول الشاعر (٦٧) :

وكل أخ معارفه أحـوه لعمر أبـيك إلا الفرقدان (٦٨)

وسيويه يتفق مع جمهور النحاة في ذلك . انظر إليه حين قال (٦٩) : « باب ما يكون (إلا) وما بعدها وصفا بمنزلة (مثل وغير) ، وذلك قولك : (لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا) . والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : (لو كان معنا إلا زيد لهبكتنا) وأنت تريد الاستثناء لكنك قد أحلت ، ونظير ذلك قوله عز وجل (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) .

أما المبرد فقد انتقد - في بداية الأمر - سيويه في ذلك . وذلك حين قال (٧٠) : « لا يجوز أن تكون وما بعدها وصفا إلا في موضع لو كانت فيه استثناء جاز ، ألا ترى أنك تقول : ما جاءني أحد إلا زيد على الوصف إن شئت ، وكذلك : جاءني انقوم إلا زيد على ذلك ، ولو قلت جاءني رجل إلا زيد تريد غير زيد على الوصف لم يجز ، لأن الاستثناء ها هنا محال » .

وقد رد ابن ولاد على المبرد في كتابه الانتصار (٧١) ، كما أشار كثير من النحويين إلى اختلاف المبرد مع سيويه في ذلك ، منهم ابن هشام حين قال : (٧٢)

« وزعم المبرد أن (إلا) في هذه الآية للاستثناء ، وأن ما بعدها بدل .. » ومنهم السيوطي حين قال (٧٢) : « وزعم المبرد أن الوصف بإلا لم يجز إلا فيما يجوز فيه البديل ... » .

ولم يشر هؤلاء العلماء إلى رجوع المبرد عن رأيه الأول ، وربما يعزى ذلك إلى عدم وقوفهم على كتاب المقتضب . لأن المبرد رجع فيه عن كثير من المسائل ، التي انتقد فيها سيبويه . ومن تلك المسائل هذه المسألة . انظر إليه حين قال (٧١) « هذا باب ما يقع فيه (إلا) وما بعدها نعتا بمنزلة (غير) ، وما أضيفت إليه ، وذلك قولك : لو كان معنا رجع إلا زيد لهكنا » . قال الله عز وجل : (لو كان فيهما الهة إلا الله لفسدتا) ، المعنى . والله أعلم . لو كان فيهما آلهة غير الله ، ولو كان معنا رجل غير زيد ، وقال الشاعر :

أنهت فألفت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصوات إلا بغامها
كأنه قال : قليل بها الأصوات غير بغامها . فإلا في موضع غير ، ومثل ذلك قوله :

وكل أخ مفارقه أعزوه لعمر أبك إلا الفرقدان
كأنه قال : « وكل أخ غير الفرقدان مفارقه أخوه » .
وإذا تمعنا هذا النص نجد المبرد قد مثل بنفس الأمثلة والشواهد التي استشهد بها سيبويه ، وهذا يعد رجوعا منه عن رأيه الأول .

ثالثا : مسائل خالف فيها المبرد سيبويه ولم يرجع عنها في المقتضب :
وقد خالفه في هذه المسائل عندما كتب كتابه (مسائل الغلط) ثم أصر على رأيه السابق لم يتزحزح عنه في كتاب المقتضب ، وعلى الرغم من أن هذه المسائل لا تشكل قدرا كبيرا ، فالاختلاف في المسائل النحوية شيء عادي . فقد يحدث خلاف بين التلميذ وأستاذه ، خاصة ، أن المبرد عاش في عصر ربما يختلف عن عصر سيبويه ، فيكون للعصر أثره في ذلك .
وليس ذلك غريبا ، فقد خالف غير المبرد من العلماء سيبويه ، وما المبرد إلا

امتداد لهم ، وإن الخلاف في المسائل العلمية - كما يقولون - « لا يفسد لئود فضية » . وأن المبرد مع اختلافه مع أستاذه ، كان يكن له الإجلال والتقدير ، ولكن كثيرا من العلماء عمقوا هذا الخلاف وأبرزوه بصورة تخالف الحقيقة والواقع . وليس أدل على ذلك من أنهم نسبوا للمبرد أقوالا لم يقلها ، وربما قام بعض الكوفيين بتدبير ذلك .

انظر إلى ابن جني حين قال (٧٥) : « وأما ما تعقب به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيويه في المواضع التي سماها مسائل الغلط - فقنما يلزم صاحب الكتاب منه إلا النزر اليسير ، وهو أيضا مع قلته من كلام غير أبي العباس » . والمبرد لا يقصد - من وراء ذلك الاختلاف اليسير - معارضته لسيويه ولا نقدا له وإنما له (آراء انفرد بها كما كان لسيويه مثل ذلك) ، هذا شيء عادي ، وإلا لما كانت له شخصية أو ذاتية ، ومع ذلك فقد أشار أحد الكتاب إلى أن (المبرد ربما ألف المقتضب في فترة متقدمة من حياته ، وأنه ربما رجع بعد ذلك في مجالسه الخاصة عن ماخذ أخرى (٧٦) » .

على أية حال نحن نعتمد في أقوال المبرد على المقتضب ؛ لأنه أكبر وأقيم كتاب له في النحو ، وهو الذي وصل إلينا كاملا مسجلا ، ويليه كتاب الكامل .

المقتضب شرح لكتاب سيويه :

ومادام المقتضب هو الأساس ، فقد كانت دراستنا قائمة على الموازنة بينه وبين الكتاب ، وقد اتضح لي بعد ذلك أن الخلاصة والنتيجة التي توصل إليها هذا البحث هي : أن كتاب المقتضب شرح لكتاب سيويه ، ولا غرابة في ذلك ، فقد كان كتاب سيويه هو النبع الذي ارتشف منه المبرد منذ نعومة أظفاره . فقد قرأه على أساتذته كانوا يحذقونه حذقا تاما ، منهم الجرمي الذي قال عنه المبرد نفسه : « كان أثبت القوم في كتاب سيويه (٧٧) » . ومنهم المازني الذي

قال عنه المبرد : « لم يكن بعد سيبويه أعلم من أبي عثمان بالنحو » (٧٨) .
وفي عبارة المبرد هذه اعتراف واضح بعلم سيبويه . وأنه لا يجاريه أحد في ذلك ، حتى المازني أستاذ المبرد نفسه .

واهتمام المبرد بالكتاب جعله يلم به منذ صغره ، فقد قيل : « إنه كان - وهو حدث السن - متصدراً في حلقة أبي عثمان المازني ، يقرأ عليه كتاب سيبويه ، وأبو عثمان في تلك الحلقة كأحد من فيها » (٧٩) . وقد روى الزبيدي أن اليوسفي الكاتب قال (٨٠) : « كنت يوماً عند أبي حاتم السجستاني ، إذ أتاه شاب من أهل نيسابور ، فقال له : يا أبا حاتم إنني قدمت بلدكم ، وهو بلد العلم والعلماء . وأنت شيخ هذه المدينة ، وقد أحبيت أن أقرأ عليك كتاب سيبويه ، فقال له : الدين النصيحة ، إن أردت أن تنتفع بما تقرأ ، فاقرأ على هذا الغلام محمد ابن يزيد ، فتعجب من ذلك » .

ولعناية المبرد بالكتاب كان شديد الحرص عليه ، فقد كان لا يمكن أحداً من نسخ نسخته النفيسة التي كان يضمن بها (٨١) .

كل هذا الاهتمام بالكتاب والحرص عليه ، جعل المبرد يطلق على المقتضب لفظ الكتاب ، كما جعله هذا الاهتمام أعلم الناس بالكتاب وأكثرهم إلماماً به ، ولهذا عندما سئل أبو علي الدينوري :

« كيف صار محمد بن يزيد أعلم بكتاب سيبويه من أحمد بن يحيى ثعلب ؟ قال : لأن محمد بن يزيد قرأه على العلماء ، وأحمد بن يحيى ثعلب قرأه على نفسه » (٨٢) .

ولهذا جعل الناس يتوافدون لقراءة الكتاب عليه ، ومنهم أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري هذا ، وكان صهراً لشعب ، فكان يتخطاه ويمضي إلى المبرد ، ومعه محبرته ودفتره فيقرأ الكتاب عليه ، فكان يعاتبه أحمد بن يحيى على ذلك ، ويقول له : إذا رأك الناس تمضي إلى هذا الرجل وتقرأ عليه ، وتتركني يقولون ماذا ؟ فلم يكن يتفتت إلى قوله (٨٣) .

كما قرأه على المبرد ابن درستويه (٨٤) ، وأبو الحسن محمد بن الوليد بن

ولاد . وكان المبرد يعظم كتاب سيويه أيما تعظيم ، فإذا أراد إنسان أن يقرأ عليه يقول له : هل ركبت البحر ؟ تعظيما واستعظاما لما فيه « (٨٥) .

وبالإضافة إلى ذلك . لم يكتف المبرد بقراءة الكتاب وتدرسه وإنما تجاوز ذلك ، فألف حوله بعضا من الكتب شارحا له ولشواهدة . وقد سبق أن أشرت إلى هذه الكتب من هذا البحث .

وهذه الكتب - في نظري - لا تشكل معارضة بقدر ما هي تعظيم لسيويه وكتابه . إلى أن جاء كتاب المقتضب الذي ألفه المبرد في آخر حياته . فكان أثر سيويه وكتابه فيه واضحا جليا ، فقد تقيد المبرد في المقتضب بما جاء في الكتاب من مادة لغوية ونحوية . ولكنه استطاع أن يعرضها بأسلوب واضح . ويمكننا أن نحصر مظاهر تأثير الكتاب في المقتضب في الآتي :

(١) وصل إلينا كتاب سيويه حاويا لأبواب النحو والصرف . وبالإضافة إلى الأبواب المتعلقة باللغة . فألف المبرد كتاب المقتضب على نسق كتاب سيويه . جامعا كذلك للنحو والصرف باستيعاب وتفصيل . متحدثا كما فعل سيويه عن بعض الأبواب التي لها علاقة بالأصوات وفقه اللغة .

(٢) اتبع المبرد نفس طريقة سيويه في التأليف في عدم حصر الموضوع الواحد في باب واحد . فقد كان يتناوله في أبواب متعددة . كما جنح إلى الاستطراد والاستقصاء وكثرة الأمثلة . والاهتمام بالعلة والقياس والسماع . وإطالة العناوين أحيانا . شأنه في ذلك شأن سيويه .

(٣) إن الاصطلاحات النحوية في عهد المبرد أوشكت معالمها أن تتضح وهذا لا يعني أن المصطلحات التي أوردها في كتاب المقتضب تختلف اختلافا جذريا عن اصطلاحات سيويه . ولهذا وجدناه اقتفى أثره في كثير من الاصطلاحات . فنجد مثلا : اتبع سيويه في تسمية التوكيد نعتا (٨٦) . وفي تعبيره للهمزة بالألف (٨٧) . وفي

استعماله أحيانا ألقاب الإعراب في مواضع ألقاب البناء ^(٨٨) . وفي عنوانه لباب النداء ^(٨٩) . وفي تعبيره عن المصدر باسم الفعل ^(٩٠) . إلى غير ذلك من الاصطلاحات التي اقتفى فيها المبرد سبويه وسار على منواله . وهذا لا يمنع من أن للمبرد اصطلاحات جديدة اقتضتها الظروف والتطور .

(٤) بالإضافة إلى أن المبرد قد أكثر من ذكر الخليل وسبويه في المقتضب . فنجد سار في شواهد المقتضب على الطريقة التي سار عليها سبويه في الكتاب . فقد استشهد بالشعر والأمثال والقرآن . وقد أخذ عنه كثيرا من الشواهد النحوية . واتبعه في تخريجها . وفي عدم ذكر قائل البيت أحيانا .

ولما لم يستشهد سبويه بالحديث الشريف إلا نادرا . فقد اتبعه المبرد في ذلك . فلم يستشهد بالحديث إلا قليلا .

(٥) نجد المبرد قد تأثر بسبويه في الأمثلة . وبعض العبارات . ولكن عبارات سبويه مختصرة . فيها بعض الفموض ^(٩١) . أما عبارات المبرد فقد كانت مفصلة واضحة .

ويمكننا أن نستشهد ببعض النصوص من الكتابين :

(أ) - قال سبويه عن واو العطف ^(٩٢) : « وإنما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأول وتجمعهما . وليس فيه دليل على أن أحدهما قبل الآخر ... » .

* وقال المبرد ^(٩٣) : « فمنها الواو . ومعناها : إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول . وليس فيه دليل على أيهما كان أولا . نحو قولك : جاءني زيد وعمرو . ومررت بالكوفة والبصرة . فجاز أن تكون البصرة أولا . كما قال الله عز وجل : (واسجدي واركعي مع الراكعين) والسجود بعد الركوع » .

(ب) . قال سيبويه عن بدل المعرفة من النكرة ^(٩٤) : « وأما بدل المعرفة من النكرة فقولك : مررت برجل عبد الله ، كأنه قيل له بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ، ومثل ذلك قوله عز وجل : (وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم ، صراط الله) .

* وقال المبرد ^(٩٥) : « وبدل المعرفة من النكرة كقولك مررت برجل زيد ،

كأنك نحييت (الرجل) ووضعت (زيدا) مكانه ، فكأنك قلت مررت بزيد ، لأن ذلك الرجل هو زيد في المعنى ، ونظير هذا قول الله : (وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله) .

(ج) . قال سيبويه عن بدل الغلط ^(٩٦) : « وذلك قولك مررت برجل حمار فهو على وجه محال ، وعلى وجه حسن . فأما المحال فإن تعني أن الرجل حمار ، وأما الذي يحسن فهو أن تقول مررت برجل ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول حمار ، أما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت » .

* وقال المبرد ^(٩٧) : « وللبدل موضع آخر ، وهو الذي يقال له بدل الغلط . وذلك قوله : مررت برجل حمار ، أراد أن يقول مررت بحمار ، فأما أن يكون غلط في قوله : مررت برجل ، ففراخ موضع الذي جاء به وهو يريد في موضعه . أو يكون كأنه نسي فذكر ، فهذا البديل لا يكون مثله في القرآن ولا شعر ، ولكن إذا وقع مثله في الكلام غلطا أو نسيانا فهذا إعرابه » .

(د) . قال سيبويه عن (لن) ^(٩٨) : « ولن وهي نفى لقوله سيفعل » .

* قال المبرد في هذا الصدد ^(٩٩) : « ومن هذه الحروف (لن) وإنما تقع على الأفعال نافية لقولك : سيفعل ، لأنك إذا قلت : هو يفعل ،

جاز أن تخبر به عن فعل في الحال ، وعما لم يقع نحو هو يصلي أي هو في حال صلاة ، وهو يصلي غدا ، فإذا قلت : سيفعل أو سوف يفعل ، فقد أخلصت الفعل لما لم يقع ، فإذا قلت : « لن يفعل » فهو نفي لقوله : سيفعل ، كما أن قولك : (ما يفعل) نفي لقوله : هو يفعل »

(هـ) - قال سيبويه عن (إذن) (١٠) : « اعلم أن (إذن) إذا كانت جوابا وكانت مبتدأ عملت في الفعل عمل (أرى) في الاسم إذا كانت مبتدأ ، وذلك قولك : إذن أجبتك » .

* وقال المبرد في هذا الصدد (١١) : « اعلم أن (إذن) في عوامل الأفعال كظننت في عوامل الأسماء ، ألا ترى أنك تقول ظننت زيدا قائما ، وزيد ظننت قائم ، إذا أردت زيد قائم في ظني ، وكذلك (إذن) إذا اعتمد الكلام عليها نصب بها ، وإذا كانت بين كلامين أحدهما في الآخر عامل ألغيت ، ولا يجوز أن تعمل في هذا الموضع ، كما تعمل (ظننت) ، إذا قلت : زيدا ظننت قائما ، لأن عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير ، لأنها لا تتصرف ... » (و) .

قال سيبويه (١٢) : « باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ها هنا ، وذلك قولك أرى الله زيدا بشرا أباك ، ونبات عمرا زيدا أبا فلان ، وأعلم الله زيدا عمرا خيرا منك » .

* وقال المبرد (١٣) : « ومن هذه الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين وهو من باب الفعل المتعدى إلى مفعولين ، ولكنك جعلت الفاعل في ذلك الفعل مفعولا بأنه كان يعلم فجعل غيره أعلمه فيقول : أعلم الله زيدا عمرا خيرا الناس ، ونباتك عبد الله صاحب ذلك ، فما كان من هذا فهذا سبيله » . إلى غير ذلك من الأمثلة ، التي توضح تبعية المبرد في المقتضب لسيبويه في الكتاب ، ومدى

تأثره به . قال الدكتور حسن عون (١٤) : « ومع ذلك ، ففي كل فصل من فصول المقتضب ، بل في كل قضية من قضاياها ، حتى في أمثله وشواهد يكاد يحسن القارىء بتبعيته لسيبويه ، وتأثره بما جاء في كتابه » .

ولكنني أرى . بالإضافة إلى ذلك . أن المبرد عالج ما أورده سيبويه من قضايا بأسلوب واضح تحرى فيه الشمول والاستقصاء . لذلك كان المقتضب . في نظري . شرحا لكتاب سيبويه وتوضيحا له

هوامش وتعليقات

(١) راجع هذه المسألة في المراجع الآتية : طبقات السجوين وسلمونين للريدي . تحقيق : محمد أبو الفضل . الطبعة الأولى ، ١٣٧٢ هـ . ١٩٥١ م . ٧٠ - ٧٢ . إنباء الرواة على أبياء الحاة لمقطعي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . مطبعة دار الكتب . ١٩٥٠ م . ٢٤ / ٢٥ . متاح السعادة ومصباح السيادة ، طاش كرى رده . مطبعة الاستقلال بكبرى . ص ١٥٤ . معجم لأدباء ، بقوت الحموى . مكتبة عيسى الحنسي وشركاء مصر . ١ / ١٢٠ . ص ١٢١ . مكي اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام . تحقيق : مازن مبارك ومحمد علي حمد الله / در الفكر الحديث . ١٣٩٤ هـ / ١٩٦٤ م . ١ / ٩١ . وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن حنك . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة . ١٩٦٨ ، ٣ / ١٣٤ . بقية الوعاة في طبقات النبوة وساحة ديسوطي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . الطبعة الأولى سنة ١٣٢٦ هـ . ص ٢ / ٢٣٠ .

(٢) التفهرست لابن النديم المطبعة الرحمانية بمصر . ص ١٢٠ .

(٣) معجم الأدباء . ج ٤ ص ٢٨٨ .

(٤) فهرست . ص ٩٤ .

(٥) معجم الأدباء . ٨٤ / ٦٠ .

(٦) الكتاب لسبويه . طبعة بولاق بمصر سنة ١٣١٦ هـ . ج ١ ص ٢٤٥ .

(٧) برهة الألباء في طبقات الأدباء . لابن الأنباري . تحقيق أبي الفضل إبراهيم . مطبعة المدني . ص ٦٤ . وأخبار السجوين

البصريين للسرياني . تحقيق طه الزبيدي ومحمد عبد المجمع حجازي . مطبعة الحنسي بمصر ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م . ص ٤٩

(٨) المدارس السجوية . شوقي ضيف . طبعة دار المعارف بمصر

(٩) معجم الهوامع . ٢٢٨ / ١ .

(١٠) شرح النكافية لبرص . الطبعة الأولى سنة ١٢٧٥ هـ . ٢٦ / ١ . الهمع ٤٧ / ١ الإصحاح في علل النحو لفرجاني .

تحقيق مازن المبارك . مكتبة دار العروبة . ص ١٣٠ .

(١١) المدارس السجوية . ص ١٠٧ - ١٠٨ .

(١٢) الهمع ٢ / ١

(١٣) المختصر لابن جني . تحقيق محمد علي سحر . مطبعة دار الكتب المصرية . القاهرة سنة ١٩٥١ م . ٧٤ / ٢

- (١٣) الخصائص لابن جني . تحقيق محمد علي التجار . مطبعة دار الكتب المصرية . القاهرة سنة ١٩٥٤ م . ٧٤/٢ .
- (١٤) الفهرست . ص ٨٨ .
- (١٥) الفهرست . ص ٨٨ . مفتاح السعادة ١٥٧/١ .
- (١٦) الفهرست . ص ٨٨ .
- (١٧) نفس المرجع والصفحة .
- (١٨) الانتصار . ص ١٠١ . ١٠٥ .
- (١٩) الفهرست . ص ٨٨ . مفتاح السعادة ١٥٧/١ .
- (٢٠) الخصائص ٢٠٦/١ .
- (٢١) هو أحمد بن ولاد صاحب كتاب (المقصود والمحدود) والذي توفي سنة ٣٣٢ هـ . وقد أشار ياقوت إلى كتاب الانتصار وسماه «(الانتصار لسيبويه فيما ذكره المبرد) معجم الأديب» ٢٣/٤ . ومن الكتاب نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٧٠٥ .
- (٢٢) المبرد حياته وآثاره ، تأليف أحمد حسين القرني ، وعبد الحفيظ فرغلي . الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر . سنة ١٩٧١ م .
- (٢٣) نفس المصدر السابق . والصفحة .
- (٢٤) الزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي . دار إحياء الكتب . عيسى البابي الحلبي . الطبعة الرابعة . سنة ١٣٧٨ هـ . ١٩٥٨ م . ٢٢٠/٢ .
- (٢٥) هذا البيت من بحر الطويل . وقد نسب سيبويه إلى المزار الأسدي . وأشار ابن يعيش . (شرح المفصل ٦٤/٦) إلى أن بعضهم رواه في شعر مالك بن رغبة الباهلي .
- (٢٦) هذا البيت من المتقارب ولم ينسب سيبويه لقائل .
- (٢٧) شرح الكافية ١٨٣/٢ .
- (٢٨) كتاب الدرر اللوامع علي جمع الهوامع ١٢٥/٢ .
- (٢٩) شرح ابن عقيل على الألفية . هامش ٣٢٤ .
- (٣٠) الكتاب . ٩٩/١ .
- (٣١) المقضب للمبرد . تحقيق محمد عبد الحائق عزيمة . القاهرة ١٣٨٥ هـ . ١٣٨٨ هـ . ١٤/١ .
- (٣٢) هذا البيت من بحر الوافر . نسب للمكتمل ولكن هذه التسمية غير صحيحة كما قال البغدادي (الخزانة ٨٢/٤ . ٨٤) . والصحيح أنه لفروء بن مسيك المرادي . كما نسب إليه سيبويه والمبرد (الكامل ١٠/٤) .
- (٣٣) من تلك الشروط : ألا ينتقص النفي بإلا . وألا يتقدم خبرها على اسمها . وهو غير ظرف ولا جار ولا مجرور . وألا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ولا مجرور . وألا تتكرر ما . راجع شرح ابن عقيل على الألفية ٣٠٤ . ٣٠٤/١ .
- (٣٤) الكتاب ٤٧٥/١ .
- (٣٥) نفسه ٣٠٥/٢ .
- (٣٦) شرح الكافية ٢٤٦/١ .
- (٣٧) المقضب ٥١/١ .
- (٣٨) نفسه ٣٦٣/٢ . ٣٦٤ .
- (٣٩) سورة فاطر . آية رقم ٢٨ .
- (٤٠) الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصرف . للمبرد . تحقيق زكي مبارك . الطبعة الأولى ١٣٥٦ هـ ١٩٣٧ م ١٠/٤ .
- ١١
- (٤١) شرح المفصل ١٤١/٩ .
- (٤٢) الكتاب . طبعة بولاق ٣١٢/١ .
- (٤٣) الكتاب . بولاق ٢٧٧/١ .
- (٤٤) شرح المفصل ١٤٢/٩ . ١٤٢ .
- (٤٥) شرح الشافية ٣٨٢/٢ .

- (٤٦) شرح الأسموني ٢٠٢/٤ .
- (٤٧) جاشية الصبان ٢٠٢/٤ .
- (٤٨) شرح شافعية ابن الحاجب ٢٠١/٤ .
- (٤٩) المقتضب ٥٦/١ .
- (٥٠) نفسه من ٦٠ .
- (٥١) نفسه من ٦٢ .
- (٥٢) نفسه ج ١ هامش من ٥٦ .
- (٥٣) كتاب سيبويه - طبعة بولاق ج ١ ص ٤٦١ - ٤٦٢ .
- (٥٤) كتاب معجرات الهوامع في شرح جمع الجوامع ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ١٣٢٧ هـ ، ج ١ ص ١٥١ - ١٥٢ .
- (٥٥) سورة البقرة ، آية رقم ٢٥٩ .
- (٥٦) حاشية الصبان على شرح الأسموني ، ج ١ ص ٣٦٧ .
- (٥٧) المقتضب للمبرد ، ج ٢ ص ٢٤٠ - ٢٤١ .
- (٥٨) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ، نقله إلى العربية عبد الخليم النجار ، دار المعارف بمصر ، ١٦٥/٢ . المزه ٣٧٢/٢
- (٥٩) الخصائص ، ٢٠٦/١ .
- (٦٠) أشار ابن مالك إلى هذه المسوغات بقوله : (شرح ابن عقيل ١/٦٣٢ ، ٦٣٣) .
- ولم ينكر غالباً ذو الحال إن لم يتأخر أو يخص أو يبين
بعد نفي أو مضاهته كلاً
- (٦١) شرح التصريح على التوضيح - خالد الأزهرى - المطبعة الأزهرية المصرية ، ١٣٢٥ هـ .
- (٦٢) الكتاب ٣٧٧/١ .
- (٦٣) التصريح ٣٧٨/١ .
- (٦٤) الانتصار من ١٣٦ .
- (٦٥) المقتضب ٢٨٦/٤ .
- (٦٦) سورة الأنبياء ، آية رقم ٢٢ .
- (٦٧) شرح المفصل ٧٩/٢ .
- (٦٨) البيت لمعمرو بن معدى كرب . وهو من بحر الوافر .
- (٦٩) الكتاب ٣٧٠/١ .
- (٧٠) الانتصار من ١٨٣ - ١٨٤ .
- (٧١) نفس المرجع ، ص ٥٤ .
- (٧٢) مفتى اللبيب عن كتب الأعراب .
- (٧٣) الهمع ٢٢٩/١ .
- (٧٤) المقتضب ٤٠٨/٤ .
- (٧٥) الخصائص ٢٨٧/٣ - المزه ٣٧٢/٢
- (٧٦) نصوص في النحو العربي من القرن الثاني إلى الرابع - يعقوب البكر - دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت ، ١٩٧٠ م - ص ٢٧٤ .
- (٧٧) إنباء الرواة ٨١/٢ .
- (٧٨) معجم الأدياب ١٠٨/٧ .
- (٧٩) إنباء الرواة ٢٤٢/٣ .
- (٨٠) طبقات الزبيدي ١٠٨ - ١٠٩ . إنباء الرواة ٢٤٢/٣ .
- (٨١) طبقات الزبيدي ٢٢٦ .
- (٨٢) نفسه من ١٥٦ .
- (٨٣) نفسه من ١٥٦ .
- (٨٤) نفسه من ١٢٧ .
- (٨٥) نفسه من ٢٣٦ . بنية الوعاة ٢٢٩/٢ .

(٨٦) قال المبرد « وكذلك ما نعت بالنفس في المرفوع » المقتضب ١١٨/٣ . وقال أيليا « وأجمع لم يكن نكرة إنما هو معرفة ونعت » . المقتضب ٣٤٢/٣ .

(٨٧) قال « باب ألقا الوصل والقطع » المقتضب ٨٧/٢ . وراجع الكتاب ١٢٢/٢ . ٣٤٤ .

(٨٨) فتجده يستعمل الرفع بدلا من الضم للمنادى المفرد فيقول « يا حارُ فرفع » . المقتضب ٤/٤ . وتجده يستعمل الجزم بدلا من البناء على السكون . المقتضب ٨٢/٤ .

(٨٩) المقتضب ٢٢٣/٤ . الكتاب ٢٢٥/١ .

(٩٠) المقتضب ٢٩٩/٤ . ٢٨/٣ . الكتاب ٢٢٣/٢ .

(٩١) قال ابن كيسان « نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضوع الذي يستحقه . ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح . لأنه كتاب ألف في زمان كان أهله يلقون مثل هذه الألفاظ فاختصر على مذهبه » راجع خزائن الأدب

١٧٩/١ . وقال أبو جعفر النحاس « ورأيت علي بن سليمان يذهب إلى غيره » قال ابن كيسان . قال « عمل سيبويه كتابه على لغة العرب وخطبها وبلاغتها . فجعل فيه بينا مشروحا . وجعل فيه مشتبه . ليكون لمن استنبط ونظر فضل . وعلى هذا خاطبهم الله عز وجل بالقرآن » قال أبو جعفر « وهذا الذي قاله علي بن سليمان حسن . لأن بهذا يشرف قدر العالم وتفضل منزلته . إذ كان ينال العالم بالفكرة واستنباط المعرفة . ولذلك لا يمل لأنه يزداد في تدبره علما وفهما » . راجع مقدمة الكتاب تحقيق عبد السلام هارون ٢٠/١ - ٣١ . وقال النجدي في كتابه سيبويه إمام النحاة « والواقع أن مفردات الكتاب لا غموض فيها ولا غربة . وإنما الغربة في تأليفها . وصياغة العبارة فيها . وفي الإشارة العابرة » .

(٩٢) الكتاب ٢٠٤/٢ .

(٩٣) المقتضب ١٠/١ .

(٩٤) الكتاب ٢٢٤/١ .

(٩٥) المقتضب ٢٦/١ .

(٩٦) الكتاب ٢١٨/١ .

(٩٧) المقتضب ٢٨/١ .

(٩٨) الكتاب ٣٠٥/٢ .

(٩٩) المقتضب ٤٧/١ .

(١٠٠) الكتاب ٤١٠/١ .

(١٠١) المقتضب ١٠/٢ .

(١٠٢) الكتاب ١٩/١ .

(١٠٣) المقتضب ١٨٩/٣ .

(١٠٤) تطور الدرس النحوي . حسن عون . معهد البحوث والدراسات العربية . جامعة الدول العربية . ١٩٧٠ م . ص ٦٥ .

مراجع البحث

(١) أخبار النحويين البصريين : أبو سعيد السيرافي تحقيق طه محمد الزيني . ومحمد عبد المنعم خلفا . مطبعة الحلبي

بصر . ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م

(٢) إلهاء الرواة على أبيات النحاة : جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . مطبعة دار الكتب . سنة ١٩٥٠ م .

(٣) الانتصار أو نقص ابن ولاد على المبرد في رده على سيبويه . مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٧٠٥ نحو

(٤) الإيضاح في علل النحو . أبو القاسم الزجاجي تحقيق الدكتور مازن المبارك . مكتبة دار العربية .

(٥) بنية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة السيوطي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . الطبعة الأولى سنة ١٣٢٦ هـ .

- (٧) تطور الدرس النحوي الدكتور حسن عون معهد البحوث والدراسات العربية . جامعة الدول العربية . سنة ١٩٧٠ م .
- (٨) خزائن الأدب ، عبد القادر البغدادي . تحقيق عبد السلام هارون . دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .
- (٩) اختصاص ، ابن جني . تحقيق محمد علي التجار . مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٥٢ م .
- (١٠) سيبويه إمام النحاة ، علي النجدي ناصف . نشر مكتبة النهضة المصرية بمصر . مطبعة لجنة البيان العربي ١٩٥٢ م .
- (١١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب « منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين . مطبعة القجالة .
- (١٢) شرح أبيات سيبويه ، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي . تحقيق الدكتور محمد علي الرياح هاشم . منشورات مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- (١٣) شرح الأشموني على الألفية ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الكتاب العربي . بيروت ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م .
- (١٤) شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهري . المطبعة الأزهرية المصرية ، ١٣٢٥ هـ .
- (١٥) شرح شافية ابن الحاجب . لروسي الدين الاسترابادي مع شرح شواهد لعبد القادر البغدادي . تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفراق ومحمد محيي الدين . مطبعة سنجاري بالقاهرة .
- (١٦) شرح الكافية . للرضي . الطبعة الأولى . ١٣٧٥ هـ .
- (١٧) شرح المفصل . موفق الدين يعيش بن علي (ابن يعيش) . المطبعة المنيرية .
- (١٨) طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي . تحقيق ، محمد أبو الفضل إبراهيم . الطبعة الأولى . ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م .
- (١٩) الفهرست ، ابن النديم . المطبعة الرحمانية بمصر .
- (٢٠) الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف . المبرد تحقيق الدكتور زكي مبارك . الطبعة الأولى ، ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م .
- (٢١) كتاب سيبويه ، طبعة بولاق ، ١٣١٦ هـ .
- (٢٢) كتاب سيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون . ج ١ . دار العلم بالقاهرة ، ١٩٦٦ م .
- (٢٣) كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي . مطبعة السعادة . الطبعة الأولى ، ١٣٢٧ هـ .
- (٢٤) المبرد حياته وآثاره ، أحمد حسين القرني . وعبد الحفيظ محمد علي . الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧١ م .
- (٢٥) المدارس النحوية ، دكتور شوقي ضيف . طبعة دار المعارف بمصر .
- (٢٦) المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي . دار إحياء الكتب . عيسى البابي الحلبي . الطبعة الزاوية ، ١٣٧٨ هـ . ١٩٨٥ م .
- (٢٧) مصحح الأدباء . ياقوت الحموي ، ج ٤ ، ص ٧ . مكتبة عيسى الحلبي وشركاة بمصر .
- (٢٨) مفتي التلييب عن كتب الأعراب ، ابن هشام ، تحقيق ، الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله . دار الفكر الحديث ، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .
- (٢٩) مفتاح السعادة ومصباح السيادة ، أحمد بن مصطفى الشهير بطاشي كبري زاده ، تحقيق ، كامل بكري . وعبد الوهاب أبو النور . مطبعة الإستقلال الكبرى .
- (٣٠) المقتضب ، أبو العباس محمد بن زيد المبرد ، ٤ أجزاء . تحقيق محمد عبد الحائق عفيمة . القاهرة ١٣٨٥ هـ / ١٣٨٨ هـ .
- (٣١) مقدمة المقتضب للمبرد . محمد عبد الحائق عفيمة . نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ١٣٨٥ هـ .
- (٣٢) ذرعة الألباب في طبقات الأدباء ، أبو البركات بن الأنباري . تحقيق أبو الفضل إبراهيم . مطبعة المدني .
- (٣٣) نصوص في النحو العربي من القرن الثاني إلى الرابع . دكتور يعقوب البكر . دار النهضة العربية لطباعة والنشر . بيروت ١٩٧٠ م .
- (٣٤) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان . أبو العباس شمس الدين محمد ابن أبي بكر بن خلكان . تحقيق ، محمد محيي الدين عبد الحميد . مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ، ١٩٤٨ م .